

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- قطع به المصنف والشارح وغيرهما .
- وهو ظاهر كلام الخرقي .
- ومقتضى كلام المجد وغيره جريان الخلاف فيه .
- ويأتي حكم إقراره بما هو أعم من ذلك في كتاب الإقرار .
- ويلحق أيضا بهما الأخرس في الجملة .
- فإن لم تفهم إشارته لم يصح إقراره .
- وإن فهمت إشارته فقطع القاضي بالصحة .
- وجزم به في الرعايتين والحاوي .
- وذكر المصنف احتمالا بعدمها .
- ويلحق أيضا بهما المكره فلا يصح إقراره قولا واحدا .
- تنبيه ظاهر قوله ويصرح بذكر حقيقة الوطاء .
- أنه لا يشترط ذكر من زنى بها وهو ظاهر كلام غيره وهو المذهب .
- قدمه في الفروع .
- وجزم به في المغني والشرح والزرکشي .
- وعنه يشترط أن يذكر من زنى بها .
- قال في الرعاية الكبرى وهي أظهر .
- وأطلقهما في الرعاية الصغرى والحاوي الصغير .
- وأطلق في الترغيب وغيره روايتين قاله في الفروع .
- وصاحب الرعايتين والحاوي إنما حكى الخلاف فيما إذا شهد على إقراره أربعة رجال هل يشترط أن يعين من زنى بها أم لا .
- وصاحب الفروع حكى كما ذكرته أولا .
- فائدة لو شهد أربعة على إقراره أربعا بالزنى ثبت الزنى بلا نزاع .
- ولا يثبت بدون أربعة على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب